ثمن الحرب على الاطفال ولكننا نعتبر البلديات والمدن مسؤولة »(٥٤). على هذا الاساس امر دايان باعتقال رئيس بلدية رام‌الله في اواخر تشرين الاول ١٩٦٨ بسبب اعتراضه على سلوك الجنود الاسرائيليين الذين كانوا يستفزون الطلاب العرب بارسال دورياتهم داخل مدارس البنات ، ولم يطلق سراحه الا بعد ان بعث برسالة ، هو واعضاء المجلس البلدي ، الى سلطات الاحتلال يتعهد فيها باتخاذ اجراءات تمنع قيام المظاهرات والاضرابات وتؤمن المحافظة على الامن في المدينة(٥٥).

كانت الاجراءات العسكرية الاسرائيلية ضد مظاهر المقاومة العربية ذات طابع مباشر وسريع ، مثل فرض حظر التجول الشامل لوقف المظاهرات وتفريقها عنوة باستخدام الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه واعقاب البنادق . ومع ان النار اطلقت على المتظاهرين في غزة الا ان الاوضاع لم تصل الى هذا الحد في الضفة الغربية حيث تم اطلاق النار للارهاب فقط . ولجأت سلطات الاحتلال الى اعتقال القادة وابعادهم واغلاق المدارس والمتاجر ، كما فرضت غرامة ١٠،٠٠٠ ليرة اسرائيلية (او سنتين في السجن) على كل شخص يثبت انه حرض الاخرين على الاضراب او قام بنشر دعاية معادية لدولة اسرائيل ، واصدرت تشريعا يقضي بتغريم كل صاحب متجر يغلق متجره في ايام العمل العادية مبلغ ١٤،٠٠٠ ليرة اسرائيلية (او السجن سنة) وبتغريمه ١٠،٠٠٠ ليرة اسرائيلية (او خمس سنوات في السجن) اذا اغلق متجره اثناء الاضرابات(٥٦).

وعلى اثر وقوع اضراب شامل استمر يوما واحدا في القدس العربية (آب ١٩٦٧) اغلقت السلطات الاسرائيلية خمسة متاجر وشركة باصات لمدة اسبوعين(٥٧). كما اعتقلت اداريا مواطنين عربيين لمدة ثلاثة اشهر بتهمة التحريض على الاضراب . اما في نابلس فقد اغلقت سلطات الاحتلال عشرين متجرا واوقفت عن العمل ٣٦ باصا لمدة اسبوعين في تشرين الاول ١٩٦٧ . وصادرت ١٥ متجرا في تشرين الثاني ١٩٦٨ اثناء الاضراب الذي اعلنه القطاع التجاري في المدينة ، بحجة ان موقع المتاجر مهم للحفاظ على النظام وتطبيق القانون ، الا ان احد المراسلين الصحفيين رد على مزاعم السلطات الاسرائيلية بقوله ان جميع المتاجر المصادرة تخص مواطنين معروفين بنشاطهم السياسي وان معظمها ليس له اية قيمة استراتيجية بالنسبة لحفظ الامن(٥٨). وفرضت سلطات الاحتلال حدودا على تنقلات السكان العرب في ايار ١٩٦٨ بعد اعلان الاضراب يوم عيد استقلال اسرائيل . وفي عام ١٩٦٩ لجأت سلطات الاحتلال الى فرض الغرامات على تجار نابلس الذين اغلقوا متاجرهم بمناسبة حلول الذكرى الثانية لحرب حزيران(٥٩)، كما تم اعتقال عدد من السكان العرب بتهمة توزيع المناشير اثناء الاضراب وتحريضهم الآخرين على المشاركة فيه وتوقيع العرائض احتجاجا على الاجراءات الاسرائيلية مثل احلال الكتب المدرسية الاسرائيلية محل الكتب العربية . وفي عام ١٩٦٨ تعرض سائق باص عربي للتوقيف وحكم عليه بالسجن اربعة اشهر وبغرامة قدرها ٥٠٠ ليرة اسرائيلية ، لانه شتم الجيش الاسرائيلي ودولته عندما تعرقل السير بسبب مرور طابور من جنود الاحتلال(٦٠). وقد وردت تقارير عن قيام سلطات الاحتلال بحملات واسعة من الاعتقالات اثناء المظاهرات واضرابات المدارس التي وقعت في تشرين الاول ١٩٦٨ . وابتداء بشهر شباط ١٩٦٩ اخذت سلطات الاحتلال بتحصيل الغرامات المالية مباشرة من المشتركين بالمظاهرات بدلا من اعتقالهم لان الاعتقال كان يؤدي الى تقوية حركة الاحتجاج والمعارضة . ففي رام‌الله مثلا فرضت السلطات كلا من اربع فتيات مبالغ تتراوح بين ٥٠٠ و ١٤،٠٠٠ ليرة اسرائيلية بالاضافة الى الحكم عليهن بالسجن من شهر الى ثلاثة اشهر مع وقف التنفيذ . وفي طول كرم فرضت غرامة ٣٠٠ ليرة اسرائيلية على ١٠ فتيات بالاضافة الى الحكم عليهن بالسجن تسعة اشهر مع وقف التنفيذ(٦١).

خالفت الحكومة الاسرائيلية البنود الصريحة لاتفاقيات جنيف بفرضها الاقامة الجبرية على بعض السكان العرب من اصحاب المكانة الوطنية ومن ثم ابعادهم الى الضفة الشرقية بدون اية محاكمة او حق في المراجعة . في ٣١ تموز ١٩٦٧ نفت سلطات الاحتلال اربعة من القادة العرب في القدس الى قرى داخل اسرائيل بسبب تحريضهم السكان على عدم التعاون مع قوى الاحتلال(٦٢) ، (انور الخطيب ، داوود الحسيني ، ابراهيم بكر ، وعبد المحسن ابو ميزر . وفي بادىء الامر سمحت السلطات للمنفيين بالتحرك بحرية في مكان اقامتهم شريطة ان يثبتوا وجودهم لدى البوليس عدة مرات في اليوم الواحد الا ان الاقامة الجبرية فرضت